التَّعليل بالمَعنى عند ابن الخَبّاز(ت639هـ) في توجيهِ اللُّمعِ

أريج سلوم الذياب* أ.د محمد موعد**

(الإيداع: 28 تشرين الثاني 2019 ، القبول: 26 تموز 2020)

ملخص:

يتناول هذا البحث التعليل بالمعنى عند ابن الخبّاز الإربلي (ت639هـ) في شرحه على لمع ابن جني، والمعروف بـ(توجيهِ اللُّمعِ)، فبدأ بمقدمة تحدّثت عن أهمية المعنى عند النحاة، تلاها تمهيد عن فكرة البحث، وترجمة سريعة للمصنّف، ثم الفكرة الرئيسة للبحث وهي: التعليل بالمعنى عند ابن الخبّاز، فبيّن مظاهر هذا التعليل، وأهم العلل التي ترتكز على المعنى، كعلة اللبس وأمنه، وعلّة فساد المعنى، وعلة الفرق، وعلة الشبه المعنوي، وعلة الحمل على المعنى، وغير ذلك، وضرب أمثلة لكل نوع من هذه العلل، ثم جاءت خاتمة البحث ملخصةً لأهمّ النتائج التي توصل إليها، وقفّيت هذه النتائج بمسرد للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث في مادته العلمية.

كلمات مفتاحية: ابن الخبّاز، توجيه اللمع، التعليل بالمعنى.

* طالبة دكتوراه في كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة دمشق.

** أستاذ النحو والصرف في كلية الآداب، قسم اللغة العربية، دمشق.

Explanation in The Meaning at Ibn-Al khabbaz, in (Tawjeeh Al-lomaa)

Pro:Mohammad Maouid* **Areej Sallom Altheab****

(Received: 28 November 2020, Accepted: 26 July 2020)

Abstract:

This research is being studying Explanationi In the meaning at Ibn-Al khabbaz, in his explanation of Ibn-Jinne's book (Al-Lomaa), that known as (Tawjeeh Al-lomaa),He began with an introduction that talked about the importance of meaning at Grammarer , followed by a preface to the idea of research, and a quick translation of the Author, and then the main idea of research: Explanation In the meaning at Ibn-Al khabbaz,he explained the manifestations of this explanation, and the most important reasons based on meaning, such as the Security of confusion, The difference, Likeness, Pregnancy on meaning, etc.,

He gave examples of each type of reasons, and then the conclusion of the research was a summary of his most important findings, and these findings were described by a glossary of the sources and references on which the research relied on its scientific material.

Kay words: Ibn-Al khabbaz, Tawjeeh Al-lomaa, Explanation In the meaning.

*Professor, Department of Arabic Language and Literature, Damascus's university, Damascus.

**PhD student, Department of Arabic Language and Literature, Damascus's university, Damascus.

تمهيد:

ارتبطت نشـــأة التعليل بالنحو منذ بداياته، وتطوّر مع تطوره،[1] وليس البحث بصـــدد الحديث عن تاريخ العلة النحوية وتطور التأليف فيها؛ فقد أُشبع درسًا، وتناولته أقلام الباحثين والدراسين بدراسات مستفيضة يمكن الرجوع إليها.وكان اهتمام النحاة الأوائل في القرنين الأول والثاني منصبًّا على تعليل الأحكام والقواعد التي وضعوها، إذ كانت تحتاج إلى علل تبرهن صحتها، أو تُخرّج ما يخالفها من النصوص، لتكون معيارًا يستطيع المتعلمُ كلامَ العرب أن يقيس عليه ما لم يسمعه، لأنّ النحاة لم يسمعوا عن العرب كل ما قالته، ولكنّهم لاحظوا اطراد الظواهر فيما سمعوه، فوضعوا أحكامًا تقيّد القياسَ على ذلك المطرد[2]. ولذلك اتسمت العلة في هذين القرنين ببساطتها وارتباطها بالواقع اللغوي، وروح اللغة، وانطلاقها من ذوق العرب وحسها الذي ينفر من القبح، ويؤثر الخفة[3]، ويهتمّ بسـلامة المعنى وصـحّته، فكانت بعيدةً عن التعقيد والاضـطراب والفلسـفة[4]، لكنّ العلة ما لبثت في القرنين الثالث والرابع أن أصبحتْ ذات طابعٍ عقلي فلسفي، ولم تَعُدْ- كما كانت سابقًا- وسيلةً للوصول إلى تعلُّمِ اللغة، بل أصبحتْ غايةً تُطلَبُ لذاتها، ومقياسًـــا لِمهارة النحوي وحذقه، وظهر واضـــحًا- بعد أن امتزجت الثقافة الإســـلامية بالثقافة الفارســـية واليونانية- تأثّرها بعلل الفقه والكلام والمنطق[5]، فابتعدت شـيئا فشـيئا عن الواقع اللغوي، وعن الغاية المنشـودة منها، إذ لم يكتفِ نحاةُ القرن الرابع بالعلة، بل راحوا يفتشـون عن علة العلة، حتى أسـرفوا في تحكيم العقل والمنطق فيها، فضـــلًا عن أنها كانت وراء نشوء خلاف كبير بين النحاة[6]، وهذا ما دفع بابن مضاء القرطبي الظاهري(592هـــ) [7]، صاحب الكتاب المشـــهور(الرّد على النحاة)، ومَن حذا حذوه من المحدثين إلى مهاجمة نظرية العامل والعلل الجدلية النظرية (الثواني والثوالث)، والدعوة إلى إلغائها، لأنّها لا تفيد في معرفة كلام العرب، ولكن في الوقت نفســـه ظهر من النحاة متقدميهم ومتأخريهم مَن دافع عن العلة وعن أهميتها ومكانتها في الدرس النحوي كابن جنّي(ت392هـــــ)[8][9] وعبد القاهر الجرجاني(ت471هـــ)[10][11]، ومَن سار على نهجهم من المحدثين والمتأخرين؛ إذ عدّوا العلة ضرورةً لا بدّ منها للوقوف

([1])- يضيق المقام عن الحديث عن تاريخ العلة النحوية وتطور التأليف فيها، ويمكن للقارئ أن يرجع إلى كتب أصول النحو والدراسات في العلة النحوية ، ككتاب النحو العربي _العلة النحوية نشأتها وتطورها، لمازن مبارك، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين لحسن الملخ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي، وغير ذلك.

([2]) – ينظر: دراسات في كتاب سيبويه : 157.

([3])-ينظر: الإيضاح في علل النحو: 65.

([4]) -ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: 157.

([5])- ينظر: النحو العربي _العلة النحوية نشأتها وتطورها:85.

([6]) – ينظر المصدر السابق:92.

([7]) – أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعد ابن مضاء اللخمي القرطبي، صاحب دعوة التجديد في النحو التي طالب فيها بإلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث، من آثاره: كتاب الرد على النحاة، وتنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان. تنظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 84، وبغية الوعاة 323/1.

([8])- أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي الصرفيّ النحويّ، تلميذ أبي علي الفارسي، من آثاره: الخصائص، واللمع في العربية، وعلل التثنية، والمحتسب في شرح شواذ القراءات، وغيرها، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد 310/11، ونزهة الألباب في الألقاب: 244.

([9]) – دافع ابن جني عن العلة في كتابه الخصائص ولاسيما في باب تخصيص العلل، ومواضع أخرى كثيرة منه.

([10]) – عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة، منُ اره: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، والمقتصد، والعوامل المئة، والعمدة في تصريف الأفعال، وغيرها. تنظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : 85، وإنباه الرواة 188/2، وبغية الوعاة 106/2.

([11]) – ينظر: دلال الإعجاز:8، 9، 29، 30، 290، 291، وغيرها.

على أســـرار الظواهر والأصـــول اللغوية، ومظهرًا من مظاهر الإبداع في العربية وفي الفكر النحوي، ولاســـيما أنّ مناهج اللســانيات الحديثة انتهت إلى القول بأن تفسير الظواهر اللغوية وعدم الاكتفاء بوصـفها هو المنهج الأمثل في دراسـة اللغة عامةً[1]

ومن العلل الأُول التي اهتم بها علماء النحو العربي منذ بداياته علةُ المعنى وما يتفرّع عليها مِن عِللٍ انطلقت من طبيعة اللغة وغايتها، فالمعنى بصوَرِهِ ومستوياته المختلفة في مقدّمة الضوابط التي احتكموا إليها في تقعيد قواعدهم[2]، وهو عندهم ((قرينةٌ تؤثّر في إعراب الكلمة، وتحديد موقعها من الجملة))[3]، لذا جاءت جُلّ أحكامهم في الجواز أو الخروج على الأصل أو غير ذلك وفق المعنى وما يتطلّبه من أدوات تؤديه كما ينبغي له، وليس أدلّ على ذلك الاهتمام مِن قول ابن جنيّ:((فإنَّ العربَ– فيما أخذناه عنها، وعرفناه مِن تصـــرُّفِ مذاهبها– عنايتُها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها... أَولا تعلم .. أنَّ سـببَ إصـلاحِها ألفاظَها، وطردِها إياها على المُثُلِ، والأَحذية التي قنَّنتْها لها، وقصـرتها عليها، إنما هو لتحصـينِ المعنى وتشريفه، والإبانةِ عنه وتصويره؟ أَلا ترى أنَّ استمرارَ رفعِ الفاعل ونصبِ المفعول إنّما هو للفَرْقِ بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرقُ أمرٌ معنويٌّ أُصْلِحَ اللفظُ له وقُيِّدَ مَقادَهُ الأوفقَ مِن أجله؟))[4].

والناظر في أبواب النحو التي وضـعها النحاة يجد أنّ معظمها قد وُضِـعَ وفق معنًى من المعاني يؤديه هذا الباب، كالتأكيد والنعت، وعطف البيان، والحال، والتمييز وغير ذلك.

ومعيار المعنى عند سيبويه(ت180هـــ) لا يقلّ أهميةً عن المعايير الأخرى لتصنيف الأبواب النحوية كالحالة الإعرابية، أو الوظيفة التركيبية للعناصـر اللغوية، بل يربط سـيبويه بين هذه المعايير جميعها في تحليله أبواب النحو[5]. وأوّل ما يطالعنا من أمارات الاهتمام بالمعنى عنده تقسيمُه الكلامَ خمسـة أقسـام: (مسـتقيمٍ حسـن، ومحال، ومسـتقيمٍ كذب، ومسـتقيم قبيح، ومحال كذب)، فَخَيْرُ الكلام منزلةً (المســـتقيمُ الحســـن)، وهو الذي يتّفقُ لفظُه ومعناه من غير أن يكون هناك خللٌ في تركيبهما معًا، وذلك كقولك: زرتُك أمس، وســـأزوركَ اليوم، وبمعنى آخر: تتوافق فيه صـــحة العلائق المعنوية، والنحوية، والمنطقية[6]، فتنسجم بُنيَته اللفظية والمعنى المرادَ من تلك الصيغة.

ويظهر اهتمام سـيبويه بالمعنى واضـحًا أيضًـا في ربطه وظيفةَ اللفظ النحوية بمعناه المعجمي، مِن ذلك أنّه فرّق بين عمل الفعل (دعا) الذي بمعنى: سَمّى، وعمل (دعا) الذي لمعنى الدعاء، تبعًا لاختلافهما في المعنى، فالأول يتعدّى إلى مفعولين اثنين، والثاني يتعدّى إلى مفعول واحد[7].

ولم يقتصـــر هذا الاهتمام عند ســـيبويه على المفردة أو الصـــيغة معجميًّا، بل أدرك أيضًـــا أهمية المعنى الدلالي للجمل والأســـاليب العربية، ودورَه في توجيهها نحويًّا، مثال ذلك ربطُه إعراب جملة الحال بمعناها[8]، وقد نبّه الدكتور محمد عبدو فلفل على ذلك فقال: ((واللافت في معالجة سيبويه للجملة ربطه لتوجيه الجملة الحالية بمعنى مختلفٍ عن المعنى المرادِ من

([1]) – نظرية التعليل في النحو العربي: 17–18، والتفكير اللساني في الحضارة العربية:16.

([2]) – ينظر: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: 80.

([3]) – نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: 113.

([4]) – الخصائص 151/1.

([5]) – ينظر: عناصر النظرية النحوية عند سيبويه: 243.

([6]) – ينظر: ضوابط الفكر النحوي 457/2.

([7])– ينظر: الكتاب 37/1.

([8]) – ينظر: الكتاب 98/3.

توجيهها توجيهًا آخر، كالاستئناف أو جواب الشرط، مما يؤكّد أنّ الفصلَ بين المعاني المقصودة سببٌ من أسباب إعراب الجملة عند سيبويه))[1].

هذه المنزلة التي احتلها المعنى في فكر النحاة جعلته يبرز من بين كثيرٍ من العلل التي اعتلّوا بها، وفي هذا البحث الموجز أودُّ أن أُلمِحَ – ولو سريعًا- إلى أشهر مظاهر التعليل بالمعنى عند ابن الخبّاز (ت639هـ) في شرحه لُمَعَ ابن جنّي، والمعروف بـ(توجيه اللمع)؛ لأُبيّن أبرز العلل التي انطلق فيها ابنُ الخبّاز من المعنى، لعلّي أقدِّم صورةً واضحةً عن الفكر النحوي في القرن السابع ممثَّلةً بابن الخبّاز. ولا بد قبل البدء بالبحث من التعريف بهذا الرجل، وهو: **أحمد بن الحسين** بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين **ابن الخبّاز** الإربلي الموصلي النحوي الضرير[2]. كان بارعًا في النحو واللغة والعروض، ومشتهرًا بسرعة الحفظ في زمانه، فحفظ المفصل والإيضاح والتكملة والمجمل في اللغة وغير ذلك، وكان مِن أكثر أهل عصره استحضارًا للأشعار والنوادر، وكان له شعرٌ جيّد.

من أشهر **مصنفاته:** شرح الإيضاح: ذكره ابن هشام (ت671 هـ) في مغني اللبيب[3]، وشرح الجزولية: ذكره ابن هشام في مغني اللبيب[4]، والأزهري(ت905هـ)[5] في شرح التصريح ، والتوجيه في النحو[6]، والنهاية في النحو[7]، والفريدة في شرح القصيدة[8]، والغرة المخفية في شرح الدّرة الألفيّة لابن معطٍ[9]، وتوجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لابن جنّيّ)[10]، وهو ميدان بحثنا هذا.

أمّا وفاته فقد اختُلِف فيها، فقيل: إنه توفي سنة سبع وثلاثين وستمئة[11]، وقيل: سنة إحدى وأربعين وستمئة[12]، وفي آخر الغرة المخفية[13] أنه فرغ من تأليفه يوم الإثنين الثالث والعشرين من صفر سنة تسع وثلاثين وستمائة، وعلى هذا فوفاته في سنة (639هـ)، أو بعدها.

ومن أبرز مظاهر التعليل بالمعنى عند ابن الخبّاز في توجيه اللمع:

أولًا: التعليل باللبس وأَمنِه:

تعدُّ اللغة ((ظاهرة معقّدة يتعذّر إخضاعها لقواعد جامعة مانعة))[14]، وهي أيضًا "أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن

([1]) – معالم التفكير في الجملة عند سيبويه: 107-108.

([2])– تنظر ترجمته في: نُكت الهميان في نُكت العميان :96، والنجوم الزاهرة 342/6، وبغية الوعاة304/1.

([3])– ينظر: مغني اللبيب 253/1.

([4])– ينظر: المصدر السابق449/1.

([5])– ينظر: شرح التصريح على التوضيح 265/1.

([6])– ينظر: بغية الوعاة 254/1، وكشف الظنون 504/1.

([7])– ينظر: بغية الوعاة 304/1، كشف الظنون 1989/2.

([8])– ينظر: الفلاكة والمفلكون: 155.

([9])– ينظر: الأعلام117/1، وهدية العارفين 95/1، ومعجم المؤلفين200/1، ونُشر بتحقيق حامد محمد العبدلي، عن دار الأنبار، بغداد.

([10])– نشر هذا الكتاب بتحقيق فايز زكي محمد، عن دار السلام، القاهرة.

([11])– بغية الوعاة 304/1 .

([12]) ينظر: التذكرة الفخرية: 169، ونكت الهميان: 96.

([13])– ينظر: الغرة المخفية 804/2.

([14]) – الشاذ عند أعلام النحاة: 29.

أغراضهم"[1] ولهذا نراها تجنح إلى الوضوح، وتنبذ الإبهام[2]؛ ((لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب))[3]، ولذا كانت قواعد النحاة الموجبة ورُخصهم المجوّزة مقيَّدةً بأمن اللبس، فـ((قد يسنّ اللغوي قانونًا، يؤدي –ولو نادرًا–إلى اللبس، فيبادر إلى استثناء هذه الحالات النادرة من قانونه))[4]. وفي اللغة أمثلة كثيرة توضح ذلك[5]، يضيق المقام عن ذكرها.

أمّا مصطلح أمن اللبس فقديم في الدرس اللغوي عمومًا والنحوي خصوصًا، فالنحاة وإن لم يفصّلوا في هذا المصطلح تفصيلًا دقيقًا إلا أننا نجد مفهومه واضحًا تمامًا عندهم، وهو مستمدٌّ من معناه اللغوي، فاللبس في اللغة: اختلاط الأمر، والتبس عليه الأمر، أي: اختلط، واشتَبَهَ[6]، وهو عند النحاة عكس الإفهام[7] ،ويعني: الإشكال[8]، أو التوهم[9]، أو الإيهام[10]، وأمنه يعني: التّخلّص مِن كل ما يُدخل الخلط والتشابه والغموض على المعنى، وإمكانية استيضاح مقصد المتكلم من كلامه، من دون أن يشتبك المعنى المراد بمعنًى آخرَ مُغايرٍ أو مشابهٍ له في الدلالة[11].

ومما ورد من التعليل بأمن اللبس في توجيه اللمع ما يأتي:

1–لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين:

يرى معظم النحاة أن وظيفة الإعراب هي الإبانة عن معاني الكلام[12]، والتفريق بين تلك المعاني، كالفاعلية والمفعولية، والإضافة، وغير ذلك[13]، وهذا لا خلاف فيه، ولكنه ((حقيقة مقيّدة... فالعلامة الإعرابية ليست القرينة الوحيدة في بيان هذه المعاني، ذلك أنّ الإعراب قد يختلف والمعنى واحد))[14] ، بل تتضافر هذه العلامة وقرائن أخرى لفظيّة أو معنويّة أو لفظية معنوية أو سياقية أو حالية في سبيل أداء المعنى بوضوح وَجَلاء[15]، ومن هذه القرائن قرينة الرتبة، فالأصل في رتبة الخبر–مثلًا– أن يكون متأخِّرًا عن المبتدأ، ولكنّها رتبة غير محفوظة؛ إذ للخبر مع مبتدئه ثلاث حالات: وجوبُ تأخيره عليه، وجواز تقديمه وتأخيره، ووجوب تقديمه، فمتى جاز فيه التقديم والتأخير كان ذلك مشروطًا بالسلامة من اللبس[16]،

([1]) – الخصائص 34/1.

[2]() – قد تلجأ اللغة في مستواها الأدبي إلى شيءٍ من الإلغاز والإبهام لأغراضٍ فنيّة جماليّة.

([3])– مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: 10.

[4]()– الشاذ عند أعلام النحاة: 29.

[5]()– جمع الأستاذ الدكتور محمد عبدو فلفل أمثلة كثيرة على ذلك في مبحث أمن اللبس من كتابه (الشاذ عند أعلام النحاة) تغني القارئ عن التفتيش عنها في مظانها.

[6]()– اللسان (لبس).

([7])– ينظر: الجملة العربية والمعنى: 69.

[8]()– ينظر: المقتضب 118/3، والخصائص 193/2.

([9])– ينظر شرح التسهيل لابن مالك 805/3.

[10]()– ينظر: ارتشاف الضرب: 1959.

[11]()– ينظر: أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي: 9، الجملة العربية والمعنى: 69، والقاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه:210.

[12]()– ينظر: الإيضاح في علل النحو: 69، الخصائص 35/1، والتبيين عن مذاهب النحويين : 156 وشرح المفصل لابن يعيش 72/1.

[13]()– ينظر: المصدر السابق نفسه.

[14]()– مراجعات في النحو العربي: 122.

[15]() – ينظر: الجملة العربية والمعنى: 77، وأمن اللبس وأثره في التطور اللغوي: 13.

[16]() – ينظر: شرح التسهيل 296/1.

وإذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، فإن ذلك مما يُلبس المعنى على المتلقي إذ يتساوى عنده المبتدأ والخبر في التعيين، فلا يَعلمُ أيّهما الخبر حتّى تؤخِّره. وذلك كقولك: زيدٌ المنطلق، فكلاهما معرفة، ولكنك تُقدِّمُ المعلومَ عند المخاطب، وتؤخِّر ما يجهله؛ لأنّ شرط الخبر أن يضيف وصفًا جديدًا إلى المبتدأ، لا يعلمه المخاطب، فإذا قلت: زيدٌ المنطلقُ، فالمخاطب هنا يعرف زيدًا، ويعرف أنّ شخصًا قد انطلق، ولكنه لا يعرف أنّ هذا الشخص هو زيد. ولو قلت: المنطلقُ زيدٌ، فهذا يعني أنَّ المخاطب يعلم أنّ أحدهم انطلق، ويعرف زيدًا، لكنّه لا يعلم أنّ الذي انطلق هو زيد[1]. يقول الزمخشري: "قد يقع المبتدأ والخبر معرفتين كقولك: زيدٌ المنطلقُ، واللهُ إلهُنا، ومحمّدٌ نبيُّنا.. ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيُّهما قدِّمتَ فهو المبتدأُ"[2]، وعلّلَ ابن يعيش قول الزمخشري هذا قائلًا:" لأنه ممّا يُشْكِل ويلتبس، إذ كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيَّهما قدمتَ كان المبتدأ"[3].

وقد أشار ابن الخباز إلى هذا في حديثه عن جملة الصلة في حال كونها اسميّة، يقول: "ولا يجوز تقديم (زيد) في المسألة الأولى–الذي قام أخوه زيد– ولا تقديم (أخوك) في المسألة الثانية(الذي أخوه زيد أخوك) على الذي؛ لأن المبتدأ والخبر معرفتان، وإذا كانا معرفتين لم يتقدّم الخبر على المبتدأ؛ لأنه يلتبس بالمبتدأ"[4].

2–بناء المنادى العلم على الضمّ من دون الكسر؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم:

قال: "وإنما بُنِيَ على الضَّمِّ؛ لأنَّ الفتحة حركَتُه لو أُعرِب، والكسرة تجعل في الكلام لَبسًا بالمضاف إلى ياء المتكلّم"[5]. فالمنادى العلم لو لم يُبنَ على الضمِّ لبُنيَ على الفتح أو على الكسر، ولو بُني على الفتح لالتبست حركة بنائه بحركة إعراب غير المنصرف، ولو بُنيَ على الكسر لالتبست حركته بكسرة المضاف إلى ياء المتكلّم؛ لأنّها كثيرًا ما تُحذف وتبقى الكسرة دالّةً عليها، لذا كان البناءُ على الضمّ هو الأسلَم فيه[6].

3–بناء الفعل المسند إلى المفرد على الفتح إذا دخلت عليه نون التوكيد.

قال ابن الخبّاز: "فإن الفعل متى كان للواحد حُرِّكَ بها، واختاروا الفتحة؛ لأنّها أخفُّ الحركات، ولأنّ الضمّة تُلبِسُ بِفعلِ الجماعةِ، والكسرة تُلبِسُ بفعلِ المؤنّث"[7]. علّل ابن الخبّاز بناء الفعل المسند إلى ضمير المفرد المذكّر على الفتح عند اتّصاله بإحدى نوني التوكيد بعلّة الخفّة وبعلّة أمن اللبس؛ لأنّه لو بُني على الضمّ لالتبس بالفعل المسند إلى ضمير الجمع المذكّر، كقولك: لا تضربُنَّ، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمسند إلى المؤنّث، كقولك: لا تضربِنَّ.

أمّا عند سيبويه فعلّة بناء هذا الفعل على الفتح مع نون التوكيد هي علّة التقاء ساكنين وعلّة لبس إذا كان فعل الواحد أمرًا، وعلّة لبس إذا كان فعل الواحد مضارعًا، يقول في باب: أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة: "اعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزومًا فلحقته الخفيفة والثقيلة حَرَّكْتَ المجزوم وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأُولى منهما ساكنة. والحركة فتحةٌ، ولم يكسروا فيلتبس المذكرُ بالمؤنّث، ولم يضمّوا فيلتبس الواحدُ

([1]) – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 98/1.

([2]) – المفصل: 46.

([3]) – شرح المفصل لابن يعيش 99/1.

([4]) – توجيه اللمع: 495.

([5]) – توجيه اللمع : 319.

([6]) – يُنظر: علل النحو: 334–335، وأسرار العربية: 224–225، واللباب في علل البناء والإعراب331/1، وهمع الهوامع 37/2.

([7])– توجيه اللمع: 525.

بالجميع، وذلك قولك: اعلمَنْ ذلك، وأكرمَنْ زيدًا، وإما تكرمَنْه أكرمْه. وإذا كان فعل الواحد مرفوعًا ثم لَحِقَتْه النونُ صـــيّرتَ الحرفَ المرفوعَ مفتوحًا لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تَفعَلَنْ ذاك، وهل تَخرجَنْ يا زيد"[1].

4-الوقف على المنون المجرور بالسكون:

علّل ابن الخبّاز الوقف على المجرور المنون بالسـكون، من غير إبدال التنوين ياءً[2] كما أُبدل تنوين النصـب ألفًا عند الوقف بعلة أمن اللبس، أي: لئلا تلتبس الياءُ المبدلَة من تنوين الكسر بياء ضمير المتكلّم، فقال: "واللغة الشائعة إسكان المرفوع والمجرور في الوقف، لأنهم لو أبدلوا من تنوين المرفوع واوًا لثقل عليهم، ولو أبدلوا من تنوين المجرور ياءً لَالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم"[3].

أمّا عند سيبويه[4] ومن تابعه من النحاة كالمبرد(ت285هـــ)[5][6] والسّيرافي(ت368هـــ)[7][8] وغيرهم فعلّة ذلك الضمّة والكسرة، ولذلك علّلوا الوقوف على المنصوب المنون بالألف بخفتها.

ومن النحـاة من علّـل الوقوف على المجرور المنون بـالسـكون بعلّتَي الخفـة واللبس، كـأبي البركـات الأنباري(ت577هـــ)[9][10] والعكبري(ت616هـــ)[11][12] وغيرهم. يقول سيبويه في الكتاب: "أمّا كلُّ اسم منوّنٍ فإنّه يلحقه في حال النصـب في الوقف الألف...فأما في حال الجر والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو؛ لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرةٌ وقبل الواو ضمةٌ كان أثقل"[13].

ثانيًا: التعليل بفساد المعنى أو ضعفه:

علّل ابن الخباز بهذه العلة رفضه بعضَ الحالات أو الأوجه النحوية، ومنها:

- منع العطف بالنصب على الفعل المنصوب بـ(أنْ)، إذا كان لم يصحّ في إشراك المعطوف مع الفعل المنصوب:

([1])- الكتاب 3/518-519.

[2]()- ذكر النحاة أنّ أَزْد السراة يبدلون التنوين فِي الرّفْع وَالنّصب والجر حرفا يُنَاسب الْحَرَكَة، فيقولون: هذا زيدو، ورأيتُ زيدا، ومررتُ بزيدي. ينظر: الكتاب4/167، والأصول في النحو2/372-373، وشرح السيرافي5/40، واللباب في علل البناء والإعراب2/201.

([3])- توجيه اللمع: 78.

([4]) - ينظر: الكتاب 4/167.

[5]() - محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي الأزدي، أبوالعبّاس، المعروف بالمبرّد، إمام العربيّة ببغداد في زمنه، من آثاره: المقتضب، والكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، والمُذَكَّر والمؤنّث. تنظر ترجمته في معجم الأدباء 19/111، وبغية الوعاة 1/269

[6]()- ينظر رأيه في المقتضب 1/395.

[7]()- الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافي، أبو سعيد، نحوي، عالم بالأدب. من آثاره: أخبار النّحويّين البصريّين، وشرح كتاب سيبويه، وشرح المقصورة الدّريدية، تنظر ترجمته في: طبقات النّحويّين واللغويين، ص119، 185، والفهرست:87، وتاريخ بغداد8/ 316.

[8]()- ينظر: شرح الكتاب 5/38.

([9])-عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاريّ، أبو البركات، كمال الدّين الأنباريّ. من علماء اللّغة، والأدب، وتاريخ الرّجال، من آثاره: أسرار العربيّة، والإنصاف في مسائل الخلاف، والميزان في النّحو. تنظر ترجمته في إنباه الرّواة 2/169، وبغية الوعاة 2/86.

[10]()- ينظر: أسرار العربية: 413، والإنصاف في مسائل الخلاف 2/547.

[11]()- عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين، عالم بالأدب واللغة والفرائض، من آثاره: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، واللباب في علل البناء والإعراب، والتبيان في إعراب القرآن، ويسمى: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، وغير ذلك. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء 4/1515، والوافي بالوفيات 17/74، وبغية الوعاة 2/38.

[12]() - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 2/200.

([13])- الكتاب 4/166-167.

قال ابن الخبّاز: "وممّا لا يصـــحُّ عطفه قولك: أُريدُ أن أزورَكَ فيمنَعني البوّاب، فترفع (يَمنعُني)، تعطفه على (أريدُ)، ولو نصـبتَ لفسـدَ المعنى؛ لأنّ التقدير مع النّصـب: أريدُ زيارَتَكَ وَمَنْعَ البوّاب، فقد أردتَ الزيارةَ وما يَمنع مِن الزيارة، وهو منعُ البوّاب، وهذا سَـفَهٌ، فَبانَ أنّ الرفع هو الصّـواب، كأنّك قلتَ: كلّما أردتُ زيارتَك منعني البوّاب، قال الحطيئة[1]– واسـمه جَروَلٌ، ولُقِّبَ الحطيئةَ لِقِصَرِهِ–

وَالشِّعرُ لَا يسطِيعه من يَظْلمه إذا ارْتقى فِيهِ الَّذِي لَا يُعلمهْ

زلّتْ بِهِ إِلَى الحضيض قدمُهْ يُـرِيـد أَنْ يُعـرِبَـهُ فَـيُـعْـجِـمُـه

فَرفعَ (يُعجِمُه)؛ لأنّه غيرُ داخلٍ في الإرادة، ولو نَصَبَ لَفَسدَ المعنى"[2].

فالمنصوب بـــ(أنْ) إن عُطفَ عليه فعلٌ جازَ عطفُ هذا الفعل إن صحّ إشراكه في المعنى مع الفعل المنصوب، كقولك: أُحِبُّ أن تذهبَ فتضرِبَ زيدًا، لأنّ معناه: أحبُّ ذهابَك وضربَك زيدًا، أمّا إن لم يجز إشراك المعطوف مع الفعل المنصوب بـــ(أن) لم يجز عطفه، لأنّ في عطفه خللًا وفسادًا في المعنى، كما لو قلت: "أريدُ أن تأتيني فتشتمني، فهنا لا يجوز عَطْفُ (تشتمني) على (تأتيني) لأنّك لم ترد الشتيمة، ولكنك تريد: كُلّما أردت إتيانك شتمتني"[3].

وتقدير قول الحطيئة هو: يريد إعرابه فَإذا هُوَ يعجمه، أَي: فَإِذا هُوَ هَذِه حَاله، ولو نصـبَ (يُعجمه) على (يعربَه) لأصـبح التقدير: يريدُ إعرابَه وإعجامَه، وهذا مرفوض لما فيه من التناقض في المعنى. والصـــواب أنّ الفاء هنا عاطفة للجمل[4]، عطفت (فيمنعني) على (أريد)، وعطفت (فيعجمه) على (يريد)، وعطفت (فتشتمني) على (أريدُ).

ثالثًا: التعليل بالفَرق:

علّة الفَرق من العلل التي تقوم على المعنى، وهي منتشـــرة بكثرة في كتب النحاة؛ إذ يعلّلون بها بعض الظواهر النحوية والصرفية التي تتخذها العربية وسيلةً للتفريق بين المتشابهات في اللفظ؛ "إذ يُعطى للحُكْمَيْن المتشابهَين مظهران مختلفان، توخياً لدقة الدلالة"[5]، من ذلك ما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصـــب المفعول[6]، لئلّا تختلط على المخاطب، ويلتبس عليه معناها.

وممّا علّله ابن الخبّاز بهذه العلّة ما يأتي:

1–الوقوف على المنون المنصوب بالألف:

قال ابن الخبّاز:" وإنّما جيءَ بالوقف في الكلام لراحة المتكلّم، وحُذِف التنوين من الموقوف عليه؛ لأنّه لو أُثبِتَ لالتبسَ بالنون الأصـلية"[7]. معنى هذا أنّ الوقوف على المنون المنصـوب يكونُ بالألف فَرْقًا بين التنوين والنون التي من أصـل

---

[1]() – الحُطَيْئَة (؟– 45هـ): هو جرول بن أوس بن مالك العبسيّ، أبو ملكية: شاعر مخضرم، كان هَجَّاءً عنيفًا، لم يكد يسلم من لسانه أحد. حتى هجا أمه وأباه ونفسه. له ديوان شعر مطبوع. تنظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء 97/1، و الشعر والشعراء 310/1.

[2]() – توجيه اللّمع: 516.

[3]() – الكتاب 52/3 بتصرّف.

[4]() – ينظر مغني اللبيب 34/2، وهمع الهوامع 194/3.

[5]() – علل النحو: 67.

([6]) – ينظر: المصدر السابق: 30، وارتقاء السيادة: 70.

[7]() – توجيه اللمع: 78.

الكلمة، وهذه العلة ذكرها سيبويه والنحاة من بعده وابن السرّاج[1] والسّيرافي[2] وأبو البركات الأنباري[3] والعكبريّ[4] وابن عصفور (ت663هـ)[5][6] وغيرهم، قال سيبويه في الكتاب: "أمّا كلُّ اسم منوّنٍ فإنّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادةٍ فيه لم تجئ علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون"[7].

2- حركة ما قبل ياء الجمع المذكر المجرور:

علّلها ابن الخبّاز بِعِلّة الفرق فقال: "وإن كان مجرورًا: ألحق به ياء مكسورًا ما قبلها، أما الياء؛ فلأنها أخت الكسرة التي هي جرٌّ في الواحد. وأما كسرُ ما قبلها، فللدلالة على شدة الامتزاج، وقيل: للفرق بين التثنية والجمع"[8].

ومن النحاة[9] مَن علل حركة ما قبل ياء الجمع بِعِلّة الفرق أيضًا، يقول ابن بابشاذ (ت 469هـ)[10]: ((وَوَقع الفرقُ بين المثنّى والمجموع بانفتاح ما قبل ياء التثنية، وانكسار ما قبل ياء الجمع))[11] ، وغيره ومنهم، مَن ذكر لها علّلًا أخرى، كالخفّة والثّقل، والأصل والفرع، والقلة والكثرة، والشبه، على نحو ما ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية[12]، والعكبري في اللباب في علل البناء والإعراب[13].

رابعًا: التّعليل بالتّشبيه(الشّبه المعنويّ):

علّة الشّبه أو التّشبيه أو المجانسة أو المضارعة، وتكون بأن يُحمل الشيءُ على آخَر فيأخذ من صفاته، كإعراب بعض الأفعال لشبهها بالأسماء، وبناء بعض الأسماء لشبهها بالأفعال أو الحروف[14]، يقول سيبويه: "وهُم ممّا يُشبّهون الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء"[15].

---

[1]() – ينظر: الأصول في النحو 372/2.

[2]()– ينظر: شرح الكتاب 38/5.

[3]()– ينظر: أسرار العربية: 413، والإنصاف في مسائل الخلاف 547/2.

[4]()– ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 200/2.

[5]()– أبو الحسن، علي بن مؤمن محمّد بن علي، ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي الأندلسي النّحوي (ت663 هـ). من آثاره: الممتع في التّصريف، وشرح الجمل للزجاجي، ومختصر المحتسب، والبديع شرح المقدّمة الجزولية، وشرح ديوان المتنبي، وشرح ديوان الحماسة، والمقرب. تنظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: 219–220، وبغية الوعاة 210/2، وشذرات الذّهب 5/ 330.

([6])– ينظر رأيه في الممتع الكبير في التصريف: 270.

([7])– الكتاب 166/4–167.

[8]() – توجيه اللمع: 93–94.

[9]()– ينظر: شرح ابن يعيش 212/2، 214/3، وشرح ابن عقيل 58/1، وشرح التصريح 67/1.

([10])– أبو الحسن طاهر بن احمد بن بابَشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري، من آثاره: المقدّمة المحسِبة في النحو، وشرحها، تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: 361، ومعجم المؤلفين 17/12، وإنباه الرواة 95/2.

[11]()– شرح المقدمة المحسبة 298/2

([12])– ينظر: أسرار العربية: 53– 54.

([13])– ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 102/1.

[14]()– ينظر: الكتاب 1/ 171، وأسرار العربية: 25، واللباب في علل البناء والإعراب 1/ 437، وارتقاء السيادة: 70.

[15]()– الكتاب 212/2.

وممّا علّله ابن الخبّاز استنادًا إلى هذه العلّة بناءُ بعض الأسماء لمشابهتها الحروفَ في معانيها، كالاستفهام والتعريف والإشارة، فالعلة في بنائها علةُ شبهٍ معنويّ للحرف؛ "ذلك لأنَّ عادتهم جارية في الأغلب في كلِّ معنى يدخلُ الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدلُّ عليه، كالاستفهام في : أَزيدٌ ضاربٌ؟ والنفي في: ما ضربَ عمرٌو"[1]، ومن هذه الأسماء:

1-اسم الإشارة (أولاء) بُنيَ؛ لأنّه تضمّن معنى حرف الإشارة[2]. يقول:"وبُنيَت (أولاء)؛ لأنّها تضمّنَت معنى حرف الإشارة"[3].

2-(أمسِ): بُنيت لأنها تضمّنت معنى لام التعريف[4]، يقول:" وبُنيَتْ (أمسِ)؛ لأنّها تضمّنت لام التعريف"[5].

3-بناء (كيف، وأين، وكم، وغيرها من أسماء الاستفهام)[6] ؛ لأنّها بمعنى حروف الاستفهام[7].

خامسًا: التعليل بالحمل على المعنى:

الحمل على المعنى من أكثر العلل التي يعتمد التعليل بها على المعنى في تفسير الظواهر النحوية وتأويل الكلام، وهو كما عرّفه ابن جنّي: "حملُ ظاهرِ اللّفظ على معقودِ المعنى"[8]، وهو: "غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد وردَ به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك"[9].

ومن أمثلة التّعليل بالحمل على المعنى في توجيه اللمع:

– مجيء الضمير العائد على (مَن) مثنى أو جمعًا:

فـ(مَن) قد تحمل على لفظها فيأتي عائدها مفردًا، وقد يُقصد بها التثنية أو الجمع فيأتي عائدها مثنًى أو مجموعًا[10]، فمعناها يتحدّد من سياق الكلام.

يقول:"(مَن): وهي مختصّة بذوي العِلم، مفردة اللفظ في الإفراد والتثنية والجمع، وإذا جئت لها بِصِلة، فإن عنيتَ بها المفرد لم يَجُز إلا توحيد العامل.. وإن عنيتَ بها التثنية والجمع المذكّر والمؤنّث جاز توحيد الضمير حملًا على لفظها، وتثنيته وجمعه حملًا على معناها.. قال تعالى:﴿ ومنهم مَن يستمعون﴾[يونس: 42] فَجَمَعَ حملًا على المعنى"[11].

---

[1]()- شرح الرضي على الكافية 219/3.

[2]()- ينظر: أسرار العربية: 30.

[3]()- توجيه اللمع: 71.

[4]()- ينظر: أسرار العربية: 30.

([5])- توجيه اللمع: 71.

[6]()- ينظر: المصدر السابق: 70، 73.

[7]()- ينظر: الأصول في النحو 1/ 35، وعلل النحو: 403، والخصائص 186/2، وأسرار العربية: 29، 30، واللباب في علل البناء والإعراب 314/1، 86/2.

([8])- المحتسب 145/1.

[9]() – الخصائص 413/2.

[10]() – ينظر: الكتاب 40/2، والمقتضب 295/2، والأصول في النحو 396/2، ومنازل الحروف: 41.

[11]() – توجيه اللمع: 490.

خاتمة ونتائج:

ممّا سبق يتوصّل البحث إلى أهمية المعنى في فكر ابن الخبّاز النحوي، فَعليه وبه تقوم اللغة، وبقيده تنضبط أبواب النحو وأحكامه، فهو المقصد الأهم للعربية، ووضوحه وأمن اللبس فيه هو مبتغى نحاتها الذين تحرّوا لأجله كلَّ ما يُمكن من قواعد وضوابط واجبة أو جائزة. ويمكننا أن نُجمل النتائج التي توصّل إليها البحث في ما يأتي:

1- اهتمام النحاة بالتعليل عامةً، وبالتعليل الهادف إلى تعليل الأحكام والقواعد خاصة.

2- إذا كانت اللغة أصواتًا وصرفًا وتركيبًا ودلالةً، فإنّ الدلالة هي ثمرة منظومة اللغة، فالدلالة السليمة هي الغاية المرجوّة منها.

3- أهمية المعنى عند ابن الخبّاز، وكثرة مواطن التعليل به في كتابه توجيه اللمع.

4- لما كانت للغة وظيفتها التواصلية، كان أمن اللبس من أهم مقاصدها، لأن اللغة الملبسة لاتصلح وسيلة للتواصل والتفاهم بين أفرادها.

5- إن اهتمام النحاة بأداء المعنى واضحًا صحيحًا جعلهم جعلهم يقيدون أحكامهم ببعض القيود التي تلغي بعض الرخص التي أباحوها.

6- إن الشبه المعنوي علّة قويّة تؤثّر في الأحكام المتعلّقة بعناصر الكلم، كالإعراب والبناء وغير ذلك.

7- معظم الظواهر النحوية قائمة على صحة المعاني، وجلائها، وأمن اللبس فيها وصونها عن أيّ خلل قد يعتريها.

8- صدور عِلل ابن الخبّاز عن إدراكٍ لمعاني اللغة، وعن ذائقة عربية سليمة.

9- موافقة ابن الخبّاز النحاةَ في معظم تعليلاته، فكانت علله بعيدة عن التكلّف والفلسفة، قريبةً من روح العربية.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، **أبو حيان** الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
3. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، **الشيخ يحيى بن محمد زكريا الشاوي المغربي الجزائري**، تحقيق وتقديم: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق، الرمادي، ط1، 1990م.
4. أسرار العربية، أبو البركات **الأنباري**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، لا. ط، 1957م.
5. أصول التفكير النحوي، **علي أبو المكارم**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م.
6. الأصول في النحو، **ابن السراج**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1999م.
7. الأعلام، خير الدين **الزركلي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م.
8. أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي، **عبد المجيد السوالقة**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2016م.
9. إنباه الرواة على أنباه النحاة، **القفطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1955م.
10. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات **الأنباري**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات جامعة البعث بحمص، لا. ط، لا. ت.
11. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم **الزجاجي**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986م.
12. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين **السيوطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، لا. ط، 1964م.

13. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، **الفيروزآبادي**، تحقيق: محمد المصـــري، منشـــورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط1، 1987م .
14. تاريخ بغداد، **الخطيب البغدادي**، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لا. ط، لا. ت.
15. التبيين عن مذاهب النحويين البصـــريين والكوفيين، أبو البقاء **العكبري**، تحقيق: عبد الرحمن ســـليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1976م.
16. التذكرة الفخرية، الصاحب بهاء الإربلي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، لا. ط، 1984م.
17. التعليقة على كتاب ســـيبويه، أبو علي **الفارســـي**، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1990م.
18. التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، **خالد بن ســـليمان بن مهنا الكندي**، رســـالة ماجســـتير، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، 2001م.
19. التفكير اللساني في الحضارة العربية، **عبد السلام المسدي**، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986.
20. توجيه اللمع، **ابن الخبّاز**، أحمد بن الحسين، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط2، 2007م.
21. الجملة العربية والمعنى، **فاضل صالح السامرائي**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000م.
22. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين **السيوطي**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1967م.
23. الخصائص، **ابن جني**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط4. لا.ت.
24. ، دلائل الإعجاز، عبد القاهر **الجرجاني**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1991م
25. الشاذ عند أعلام النحاة، **محمد عبدو فلفل**، مكتبة الرشد- ناشرون، الرياض، ط1، 2005م.
26. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، **خديجة الحديثي**، مطبوعات جامعة الكويت، رقم 37، 1974م.
27. شـــذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد **الحنبلي**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.
28. شرح التسهيل، **ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، لا. ط، لا. ت.
29. شـــرح **الأشـــموني** على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م
30. شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد **الأزهري**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، القاهرة، لا.ط، 1992م.
31. شرح ألفية ابن مالك، **ابن الناظم**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م .
32. شرح ألفية ابن مالك، **ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
33. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد **السيرافي**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
34. شرح المفصل، **ابن يعيش**، إدارة الطباعة المنيرية، لا. ط، لا. ت.
35. شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1976م.
36. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدّين **الأستراباذي**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي ، ط2، 1996م.

37. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق: **أحمد محمد شاكر**، دار المعارف بمصر.
38. ضوابط الفكر النحوي، **محمد عبدالفتاح الخطيب**، دار البصائر، القاهرة، لا.ط، 2006م.
39. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، **السخاوي**، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، لا. ط، لا. ت.
40. طبقات فحول الشعراء، **ابن سلّام الجمحي**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، لا. ط، لا. ت.
41. طبقات النحويين واللغويين، **الزبيدي**، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2. لا.ت.
42. علل النحو، **ابن الوراق**، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999م.
43. عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، **سعيد حسن بحيري**، مكتبة الأنجلو العصرية، ط1، 1989م.
44. الغرة المخفيّة في شرح الدرة الألفية، **ابن الخباز**، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، لا.ط، لا.ت.
45. الفلاكة والمفلكون، شهاب الدين **الدّلجي**، مكتبة الأندلس، بغداد، لا. ط، 1385هـ.
46. الفهرست، **ابن النديم**، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م .
47. القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه، **إبراهيم محمد عبدالله**، بحث منشور في مجلة التراث العربي، العدد101، كانون الثاني، 2006م.
48. الكتاب، **سيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
49. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، **حاجي خليفة**، مكتبة المثنى، بغداد، لا. ط، 1941م.
50. لسان العرب، **ابن منظور**، دار صادر، ط1، لا.ت.
51. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء **العكبري**، تحقيق غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
52. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، **ابن جني**، تحقيق: علي النجدي ناصيف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م .
53. مراجعات في النحو العربي، **محمد عبدو فلفل**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2018م.
54. معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، **محمد عبدو فلفل**، دار العصماء، دمشق، ط1، 2009م.
55. معجم الأدباء– إرشاد الأريب، **ياقوت الحموي**، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط1، 1993م
56. معجم المؤلفين، **محمد رضا كحالة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا.ط، لا.ت.
57. معرفة القرّاء، ابن قايماز **الذهبي**، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.
58. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، **ابن هشام** الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، لا. ط، 1985م.
59. المفصل في صنعة الإعراب، جار الله **الزمخشري**، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
60. المقتضب، **المبرد**، تحقيق: **محمد عبد الخالق عضيمة**، القاهرة، لا. ط، 1994م.
61. الممتع الكبير في التصريف، **ابن عصفور** الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
62. منازل الحروف، أبو الحسن **الرماني**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، لا. ط، لا. ت.
63. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، لطيفة إبراهيم النجّار أطروحة دكتوراه في الجامعة الأردنية، عمّان، 1995م.
64. مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، **عبد الفتاح الحموز**، بحث منشور في مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الأول 1987، المجلد الثاني.

65. نتائج الفكر، أبو القاسم **السهيلي**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، الرياض، ط2، لا. ت.
66. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، **ابن تغري بردي**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، لا. ط ، لا. ت.
67. النحو العربي _العلة النحوية نشأتها وتطورها، **مازن المبارك**، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981م.
68. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، **أبو البركات الأنباري**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط3، 1985م.
69. نزهة الألباب في الألقاب، **ابن حجر** العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1989م.
70. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، **حسن الملخ**، دار الشوق، عمّان، ط1، 2000م.
71. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، **كريم حسين ناصح الخالدي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 2006.
72. نظرية المعنى في كتاب سيبويه، **عماد زاهي ديب نعام**نة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 1999م.
73. نَكْتُ الهميان في نُكَت العِميان، صلاح الدين بن آيبك **الصفدي**، تحقيق: طارق الطنطاوي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، لا. ط، لا. ت.
74. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد **الباباني البغدادي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا. ط، لا. ت.
75. همع الهوامع، جلال الدين **السيوطي**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، لا. ط، لا. ت.
76. الوافي بالوفيات، **الصفدي** ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لا.ط، 2000م.